

Distr.: Limited
8 June 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

الدورة الثالثة

جنيف، ٦-١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

مشروع تقرير لجنة التجارة والتنمية عن أعمال دورتها الثالثة

المحتويات

الصفحة

٢	موجز الرئيس
٢	إدماج البلدان النامية في سلاسل الإمداد العالمية بوسائل منها إضافة قيمة إلى صادراتها



موجز الرئيس

إدماج البلدان النامية في سلاسل الإمداد العالمية بوسائل منها إضافة قيمة إلى صادراتها (البند ٥ من جدول الأعمال)

١ - عرضت الأمانة هذا البند من جدول الأعمال ومذكرة المعلومات الأساسية المقترنة به والمعنونة "إدماج البلدان النامية في سلاسل الإمداد العالمية بوسائل منها إضافة قيمة إلى صادراتها" (TD/B/C.I/16)، فتناولت بإسهاب ما خلصت إليه المذكرة من نتائج رئيسية واستنتاجات تتعلق بالسياسة العامة. وشددت الأمانة، بصفة خاصة، على أن الفرص المتاحة لتحقيق التنمية التي تقودها الصادرات هي فرص كبيرة في حالة البلدان القادرة على الدخول في سلاسل الإمداد العالمية. وسلطت الأمانة الضوء على إمكانات زيادة تحرير التجارة بين بلدان الجنوب وتخفيض التعريفات الجمركية على المدخلات الوسيطة، وضرورة المعالجة السليمة للتدابير غير التعريفية، والحاجة إلى توفر بيئة أعمال تجارية سليمة، ووجود حكومة فعالة لتهيئة البيئة المواتية لجعل الشركات المحلية أكثر جاذبية للشبكات العالمية، وضرورة تنمية رأس المال البشري، وأهمية النقل وتيسير التجارة بالنسبة لشبكات الإمداد العالمية.

٢ - وقد تولى تيسير المناقشة التفاعلية التي أجرتها اللجنة فريق مؤلف من السيد فرانسيسكو مونخي - أرينيو، المفاوض بوزارة التجارة الخارجية في كوستاريكا؛ والسيدة العزة محمدو، كبيرة موظفي شؤون التكامل والتجارة الإقليميين، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، إدارة شؤون التكامل والتجارة الإقليميين، مصرف التنمية الأفريقي؛ والسيد كارلوس غراو تانير، المدير العام لمؤسسة Global Express Association؛ والسيد روبرت ب. كومان، كبير الخبراء الاقتصاديين، لجنة الولايات المتحدة للتجارة الدولية. وقد ركزت المداولات على تحليل للسياسات العامة وعلى تحديد الحلول العملية.

٣ - وتم التشديد على دور السياسة التجارية - في تقديم قدر كبير من المساعدة حتى للبلدان النامية الصغيرة حتى تحسّن أمن صادراتها وإمكانية التنبؤ بها ولكي تتمكن من تنويع صادراتها بدرجة كبيرة وسريعة ومن زيادة القيمة المضافة إلى هذه الصادرات. وفي هذا الصدد، أشير إلى القيمة الكبيرة التي يمكن أن ينطوي عليها النظام التجاري المتعدد الأطراف وكذلك الاتفاقات الإقليمية والثنائية، بالإضافة إلى سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر الجذابة. ولوحظ أن لمناطق تجهيز الصادرات مساهمات هامة أيضاً في تحقيق الاندماج المواتي في سلاسل الإمداد العالمية.

٤ - ولوحظ من جهة أخرى أن المشاركة في سلاسل الإمداد العالمية تطرح أيضاً تحديات هائلة بالنسبة للحكومات وللقطاع الخاص على حد سواء. وفي حالة أقل البلدان نمواً والبلدان

النامية الصغيرة والضعيفة بصفة خاصة - ولا سيما في أفريقيا - أشير إلى أنه لا يُستفاد إلا قليلاً من إقامة الروابط المتينة مع الشركات الرئيسية (الإقليمية والمتعددة الجنسيات). فهذه البلدان تحاول في الغالب الانخراط في سلاسل الإمداد والقيمة العالمية (أو الإقليمية) من خلال المنتجات الزراعية وبعض المنتجات الكثيفة العمالة، بخلاف غيرها من الاقتصادات النامية مثل تلك الواقعة في شرق آسيا. وأشير إلى أن هذه القطاعات تتسم بعدم كفاية الروابط بين المنتجين والموردين. ففي حالة قطاع الزراعة مثلاً، ثمة عدم تواصل على مختلف مستويات سلاسل الإمداد. وقد عُرضت عدة دراسات حالات إفرادية، منها دراسات بشأن الأعمال التجارية الزراعية في مجال تجارة الأرز وبشأن ما يتكبده المزارعون الأفارقة من خسائر تالية للحصاد.

٥- وشدد عدة مشاركين على أن تطوير سلاسل الإمداد الإقليمية يتوقف على انتهاز سياسات عامة تؤثر في مجمل بيئة الأعمال التجارية، فضلاً عن سياسات تتعلق بالنقل وغيره من البنى التحتية، والمنافسة، وكفاءة الحكومة، وسيادة القانون، وكفاءة الإجراءات الجمركية، والحوافز الضريبية، وتنمية رأس المال البشري. وفيما يتعلق بالسياسات التجارية، لوحظ أن هناك تحديات خاصة تواجه المعالجة الفعالة للتدابير غير التعريفية وآليات تمويل التجارة. وفي هذا الصدد، لوحظ أن التعاون النشط بين بلدان الجنوب يتسم بأهمية متزايدة. وقيل إن شأن هذه الجهود أن تؤدي في نهاية المطاف إلى مساعدة البلدان النامية في الاندماج إقليمياً، مما يتوافق مع تدعيم شبكات الإنتاج وعن طريق اتباع وتنفيذ مبادرات التعاون التجاري والاقتصادي بين بلدان الجنوب.

٦- وأشير إلى أن لتزايد نشوء شبكات الإمداد العالمية انعكاسات تتسم بنفس القدر من الأهمية بالنسبة لإحصاءات التجارة. فالطريقة المستخدمة حالياً لوضع إحصاءات التجارة قد تنطوي على مشاكل بالنسبة للبلدان التي لها حصة كبيرة في عمليات تجهيز الصادرات. وقيل إن من الضروري استحداث طريقة جديدة لحساب نسب المحتوى المحلي. فالصين على سبيل المثال - وهي النموذج الأول لاقتصاد مدمج إلى حد كبير في شبكات الإمداد العالمية - تستورد المواد الخام والمعدات وغير ذلك من المدخلات الوسيطة، ثم تصدر ما نسبته ٣٧ في المائة من ناتجها إلى السوق العالمية (بيانات عام ٢٠٠٦)، وهي نسبة ضخمة عندما تقارن بالأرقام الخاصة بالولايات المتحدة (٨ في المائة) أو الهند (١٣ في المائة). وتُعدّ الصين، بما تتمتع به من سمعة بوصفها "مصنعةً عالمياً"، مورداً رئيسياً في إطار عمليات التعاقد الخارجي في مجال الصناعة التحويلية حيث تورّد للعديد من الشركات العالمية. إلا أن المدخلات المستوردة المستخدمة في إنتاج الصادرات قد قلصت نسبة القيمة المضافة التي يحققها المنتجون المحليون.

٧- ووفقاً لطريقة إحصائية استُحدثت مؤخراً، تبلغ نسبة المحتوى المحلي في صادرات الصين نحو ٥٠ في المائة، أي أدنى بكثير من مثيلتها في معظم البلدان الأخرى. وأشير إلى مثال

جهاز آي بود (iPod) المعروف على نطاق واسع، حيث تقوم الصين بتجميع وحدات الجهاز لشركة آبل (Apple)، ثم تصدر هذه الوحدات إلى الولايات المتحدة وغيرها من البلدان. وفي إحصاءات التجارة، بلغت قيمة نموذج جهاز آي بود المزود بالفيديو (سعة ٣٠ ميغابايت) الذي تصدره الصين نحو ١٥٠ دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٠٦. إلا أن القيمة المضافة التي تُنسب إلى المنتجين في الصين قد قُدرت مؤخراً بمبلغ ٤ دولارات فقط. ولوحظ أن نسبة المحتوى المحلي متدنية بصفة خاصة في القطاعات التي يتحمل أن تسمى قطاعات متطورة مثل الأجهزة الإلكترونية ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وهذا يعني أن الضغط التنافسي للصادرات الصينية على العمال المهرة في البلدان المرتفعة الدخل يحتمل أن يكون أقل حدة مما يمكن أن تدل عليه نظرة سريعة على البيانات التجارية الأولية.

٨- وسلط عدة مشاركين الضوء على الأهمية المتزايدة لخدمات التوصيل السريع للشحنات في شبكات الإمداد العالمية. وقد سجلت خدمات التوصيل السريع هذه نمواً بلغت نسبته حوالي ٧-٨ في المائة في السنة بين عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٨ نتيجة للنمو الاقتصادي واتساع شبكات الإمداد العالمية. ويُسجل يومياً ما متوسطه ٣٠ مليون شحنة من شحنات التوصيل السريع. وبصفة خاصة، يتزايد اللجوء إلى خدمات التوصيل السريع للشحنات التي يعتبر عامل الوقت بالغ الأهمية بالنسبة لها، وهذه تتراوح بين الوثائق ومنتجات التكنولوجيا المتقدمة والمستحضرات الصيدلانية. وتشير التوقعات إلى أن خدمات التوصيل السريع للشحنات ستشمل بحلول عام ٢٠١٧ ما نسبته ٣٦ في المائة من جميع الشحنات المرسله جواً.

٩- ولوحظ أن شركات النقل السريع للشحنات قد أصبحت تشكل نموذجاً لخدمات التوصيل العالمية المتكاملة والسريعة والموثوقة. فهي تتولى أمر الشحنة من منشئها إلى مقصدها وتقدم خدمة متكاملة تبدأ باستلام الشحنة وتنتهي بتوصيلها، بما في ذلك إجراءات التخليص الجمركي. وقد أظهرت دراسة أجريت بطلب من مؤسسة Global Express Association حول الكيفية التي يمكن بها مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية أن صادرات هذه المؤسسات في البلدان النامية توصّل بالفعل إلى الزبائن في شتى أنحاء العالم. وتستفيد هذه المؤسسات من خدمات الشحن الجوي السريع لضمان سلامة صادراتها وتوصيلها في الوقت المناسب.

١٠- وتشير التقديرات إلى أن التأخر ليوم واحد في الإفراج عن شحنة ما يكلف ما نسبته ٥,٥ في المائة من قيمتها. وبالنظر إلى أن وقت التخليص الجمركي في العديد من البلدان النامية لا يزال يقاس بالأيام لا بالساعات، فإن كلفة التعامل التجاري لا تزال مرتفعة إلى حد ما. وهناك تدابير محددة - مثل إنشاء "شباك وحيد" للمعاملات، والتجهيز الإلكتروني المسبق، والانتقائية القائمة على أساس المخاطر، وفصل إجراءات الإفراج عن إجراءات التخليص - تُعدّ بالغة الأهمية بالنسبة لتحسين إدماج البلدان النامية في شبكات الإمداد العالمية. وبالتالي

فإن تيسير التجارة يزيد من ارتباطية البلدان ويجعلها أكثر جاذبية للشبكات الصناعية العالمية وللاستثمار الأجنبي المباشر.

١١ - وأثنى المشاركون على الأمانة لإعدادها مذكرة المعلومات الأساسية ولما قدمته من عروض تحليلية بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

١٢ - وتم التشديد على أنه ينبغي للأونكتاد أن يؤدي دوراً رئيسياً في تناول مسألة تطور شبكات الإمداد العالمية - بما فيها جوانب تلك الشبكات المتصلة بالتجارة بين بلدان الجنوب - وذلك من خلال أنشطة البحث والتحليل والتعاون التقني فيما يتعلق بمسائل منها تيسير التجارة ومعالجة التدابير غير التعريفية.

١٣ - وأوجز الرئيس المناقشات المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال فأكد مرة أخرى أن فرص تحقيق التنمية التي تقودها الصادرات هي فرص كبيرة بالنسبة للبلدان القادرة على الدخول في شبكات الإمداد العالمية. فبالإضافة إلى خلق فرص العمل وتحسين مستويات الأجور في كثير من الأحيان، ثمة ميزة تتمثل في أن الموردّين يمكن أن يحصلوا على معلومات فيما يتعلق بالدراية العملية المنتجة، والمهارات الإدارية، والتكنولوجيا. وتظل تكاليف العمل المنخفضة وإتاحة الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي تشكّلان عاملين من العوامل الهامة في اجتذاب شبكات الإمداد العالمية، ولكنهما غير كافيين بحد ذاتهما. فمشاركة البلدان النامية في سلاسل الإمداد العالمية تعوِّق من جراء تكاليف التجارة والمعاملات المرتفعة نسبياً وكذلك من جراء مناخ الأعمال التجارية غير المؤاتي وارتفاع تكاليف الحصول على المعلومات. ويُعدّ إدخال تحسينات على البنية التحتية للخدمات اللوجيستية من أجل خفض التكاليف التجارية الإجمالية وتحسين تدفقات المعلومات أمراً ضرورياً للدخول في شبكات الإمداد العالمية. وينبغي السعي إلى إجراء هذه التحسينات من خلال برامج تيسير التجارة التي تعود بالفائدة على الشركات المحلية والشركات الأجنبية على حد سواء. وتحتاج شبكات الإمداد العالمية إلى توفر مهارات تقنية وإدارية كثيراً ما لا تكون متوفرة لدى البلدان النامية. فالبلدان النامية التي استثمرت في رأس المال البشري - خصوصاً في مجال التعليم التقني - هي أكثر جاذبية فيما يخص توطيد الإنتاج ضمن الشبكات العالمية. ويُعدّ الارتقاء على امتداد سلسلة القيمة أمراً هاماً لأن الربوع تكون أعلى في الطرف الأعلى للسلسلة؛ إلا أن بعض البلدان النامية قد استفادت أيضاً من خلال اتباع نهج يستند إلى قيمة مضافة منخفضة وأحجام صادرات مرتفعة.